



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

قراءة تحليلية للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي الجديد ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ



قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٦ م



المحتويات

أ.....	مقدمة
ب.....	قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ
ج.....	القسم الأول : التطورات الاقتصادية
د.....	القسم الثاني : النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)
هـ.....	القسم الثالث : ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م)
و.....	خاتمة

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ

يَسُرُّنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ ،

وتطورات الاقتصاد الوطني.

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ

١. اتساق ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٨ / ١٤٣٩ مع « رؤية المملكة ٢٠٣٠ »

- تأتي ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م) كأول ميزانية بعد الاعلان عن «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م» والتي تعد خارطة طريق لقوة اقتصادية عالمية المستوى تعتمد على تنويع مصادر الدخل من خلال استغلال الثروات المتوفرة والإمكانيات المختلفة المتاحة في المملكة، مع الالتزام بتحقيق عدد من المحاور والأهداف.
- يمتد الاتساق بين ميزانية العام المالي القادم ورؤية ٢٠٣٠م في تأكيدهما على ضرورة تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية في المملكة في ظل انخفاض اسعار البترول، حيث تعد أولويات إنفاق ميزانية ٢٠١٧م خطوة أولى في تحقيق اهداف الرؤية وترسيخ التنمية الشاملة وتطوير هيكليّة الاقتصاد الوطني وتحسين قدراته التنافسية والاستمرار في تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة في كل المجالات.
- ويظهر ذلك من مخصصات الاستثمار في البنية التحتية باعتباره أفضل الطرق لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوطين رؤوس الأموال السعودية المهاجرة. حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي ٥٢ مليار ريال مما يمثل حوالي ٠,٨٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.
- إن تعزيز الانفاق على البنية التحتية والذي يمكن استنتاجه من الميزانية الجديدة وما يتبعه من دقة ورقابة في تنفيذ المشاريع التنموية، يهيئ فرصاً استثمارية مجدية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- تؤكد الإيجابيات الكثيرة التي ظهرت في تلك الميزانية تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، كونه شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة، كذلك النتائج المرضية لميزانية المملكة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية ، كما ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، والتي تسهم بدورها في توفير المزيد من الفرص الوظيفية، ودفع عجلة التنمية.

٢. ميزانية المملكة الجديدة تؤكد على متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي،

كما تؤكد على جدية المملكة في تنفيذ رؤيتها للتحول الوطني

- أكدت ميزانية المملكة الجديدة على تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية. وعلى متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي، فعلى الرغم من استمرار انخفاض اسعار البترول والتحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، واستمرار الأزمات والتوترات الإقليمية والعالمية وتداعياتها، إلا انها مضت قدماً في نهجها التتوي الذي يستهدف الاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- كذلك فإن السياسة النقدية التي تتبناها المملكة ووجود احتياطي نقدي كبير ساعدتها في توفير الحيز المالي اللازم لاستكمال نهجها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة آثار انخفاض اسعار البترول وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة، كذلك حافظت على متانة وسلامة القطاع المصرفي فيها، كما أن قوة وصلابة الاقتصاد السعودي تؤكد أن سياسات المملكة الاقتصادية والمالية جيدة، وأنها تمضي في مسارها الصحيح.
- أكدت مؤشرات الميزانية على جدية المملكة وجاهزيتها في تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠م واستمرارها في الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية العديدة التي تقوم بها، كون إن الإنفاق العام أداة رئيسية لحفز النشاط الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو الاستخدامات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتفق مع المحاور والاهداف التي حددتها في رؤيتها للتحول الوطني المرتكزة على تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال النهوض بالعنصر البشري وتطوير الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية المقدمة له، وتطوير البنية التحتية والنهوض بالخدمات البلدية والاجتماعية والمياه والصرف الصحي في جميع مناطق المملكة، لتوفير بيئة استثمارية متقدمة وجاذبة للاستثمارات.
- كما أكدت مؤشرات الميزانية على جدية المملكة في تحقيق زيادات ملموسة في مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمنتجات الوطنية.

٣. ميزانية العام المالي القادم تؤكد علي ضرورة شراكة القطاع الخاص في تحقيق رؤية المملكة

٢٠٣٠م

- هناك مجموعة من التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد السعودي ، لكن أهمها في الوقت الحالي تحديات تنويع مصادر الدخل والقاعدة الاقتصادية في المملكة ، وصولاً لتنفيذ خطط التحول الوطني ورؤية المملكة ٢٠٣٠م، وهنا تبرز أهمية تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في قطاع التجهيزات الأساسية وإدارتها على أسس تجارية ناجحة.
- وتعتمد المملكة على شراكة ومساهمة القطاع الخاص في تحقيق رؤية ٢٠٣٠م وتعزيز دوره ومكانته لعدة أسباب، منها إدخال عنصر المنافسة إلى السوق مما يقلل تكاليف الخدمات ويرفع من جودتها، ولتخفيف العبء على ميزانية المملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في المشاريع بصورة فردية في مجال المشاريع التي تحتاج إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة، واستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة، فالقطاع الخاص هو الذي يأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية الآن، ويشارك بصفة رئيسية في تنفيذ المشاريع التي تطرحها المملكة.
- هناك أهمية مباشرة للقطاع الخاص في المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، والتي تحرك أعمالها ميزانية العام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ بشكل كبير، كما أن هذه المشاريع تحرك السيولة لدى القطاع الخاص والبنوك العاملة في المملكة.
- عززت المؤشرات الإيجابية التي سجلتها ميزانية المملكة للعام ٢٠١٧م تطلعات القطاع الخاص والمستثمرين في مواصلة التنمية المستدامة بالمملكة ، كما أدت استراتيجيات المملكة التنامية في رفع سقف الطموحات التنامية، وتوسيع نطاق التنافسية في الأداء بما يحقق النتائج الإيجابية المرجوة في مختلف قطاعات المملكة.

٤. الميزانية الجديدة تؤكد على أنه لا مساس بجودة الخدمات التي تقدم للمواطن السعودي بشكل

مباشر

- أكدت ميزانية العام الجديد علي أن تنمية وتطوير العنصر البشري، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، قضية المملكة الاستراتيجية وهدفها الاول، وأن المواطن السعودي هو أداة وغاية عملية التنمية.
- سلكت الميزانية الجديدة استراتيجية متوازنة في آليات توجيه الانفاق للقطاعات المختلفة التي تمس المواطن السعودي ، والتي تتفق مع خطط التحول، بتخصيص جزء كبير من الميزانية للتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في المجالات المتعددة والتي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، إلى جانب المخصصات الكبيرة لمجالات الصحة والتنمية الاجتماعية والتي تهتم برقي المواطن وتطوره.
- أظهرت مؤشرات الميزانية أنه لا مساس بالخدمات المباشرة المقدمة للمواطن السعودي كالخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية، وتوفير المخصصات المالية المناسبة لضمان جودة تلك الخدمات فنجد ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية ١٢٠ مليار ريال ، مما يمثل حوالى ١٣,٥٪ من النفقات المقدرة بالميزانية، كما بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ٢٠٠ مليار ريال، مما يمثل حوالى ٢٢,٥٪ من النفقات المقدرة بالميزانية.

٥. التأكيد على ضرورة نشر الجهد التنموي وثماره بين مختلف مناطق المملكة

- كذلك أكدت الميزانية علي استمرار المملكة في تنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع مناطق المملكة، لضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، ولتعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى، بهدف تضيق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة، والحد من التركز السكاني في مدن بعض المناطق، والتغلب على اثار ارتفاع النمو السكاني بالمملكة، وفي هذا الاطار فقد بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالى ٥٥ مليار ريال، مما يمثل حوالى ٦,٢٪ من النفقات المعتمدة بالميزانية.

القسم الاول

التطورات الاقتصادية

١. الاقتصاد العالمي:

■ يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,١٪ بنهاية عام ٢٠١٦م، و ٣,٤٪ بنهاية عام ٢٠١٧م.

■ ويشير الصندوق إلى أن معدل أسعار النفط المتوقعة في عام ٢٠١٧م سيكون عند مستوى ٥٠,٦ دولاراً أمريكياً. وتتوقع منظمة أوبك أن يكون معدل الطلب العالمي على النفط بمقدار ٩٥,٣ مليون برميل يومياً، بنسبة زيادة في معدل الطلب العالمي ١,٣٪ تقريباً في عام ٢٠١٦م، ونسبة ١,١٪ في عام ٢٠١٧م، مقارنة بارتفاع بنسبة ٤٪ خلال عام ٢٠١٥م.

٢. الاقتصاد المحلي :

■ يعد اقتصاد المملكة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يمثل ما نسبته ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وقد تضاعف حجم اقتصاد المملكة حتى أصبح من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم مرتفعاً من المرتبة السابعة والعشرين عام ٢٠٠٣م. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة على مدى العقد الماضي ٤٪ سنوياً، واستثمرت الحكومة ١,٧ ترليون ريال في المشاريع الرأسمالية المتمثلة بقطاعات البنية التحتية والتعليم والصحة.

المؤشرات الاقتصادية العالمية
خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٧م)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نمو الاقتصاد العالمي (%)	٣,١	٣,١	٣,٤
معدل أسعار النفط (دولار أمريكي)	٥٠,٨	٤٣	٥٠,٦
معدل الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يومياً)	٩٣	٩٤,٢	٩٥,٣
نسبة الزيادة في معدل الطلب العالمي على النفط (%)	٤,٠	١,٣	١,١

المصدر : صندوق النقد الدولي

تهدف السياسة المالية في المملكة إلى تقوية وضع المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتهدف إلى الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول ٢٠٢٠ وفقاً لتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها التي منها برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ للجهات الحكومية المختلفة وبما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو القطاع الخاص.

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام (١٤٣٧/١٤٣٨) هـ (٢٠١٦م) بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠) ٢,٠٨١ مليار ريال وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، بارتفاع بنسبة ١,٤٪، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة ٣,٣٧٪، والقطاع الحكومي بنسبة ٠,٥١٪ والقطاع الخاص بنسبة ٠,١١٪، وقد حقق نشاط تكرير الزيت نمواً قدره ١٤,٧٨٪ كأعلى معدل نمو ضمن الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

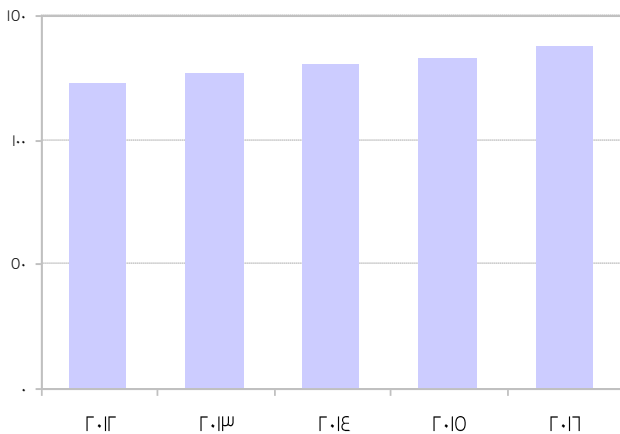
أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته ٠,٩٩٪ في عام (١٤٣٧/١٤٣٨) هـ (٢٠١٦م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق وذلك وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء.

ولارتباط اقتصاد المملكة القوي بالنفط، أدى انخفاض أسعار النفط خلال العامين الماضيين إلى حدوث عجز كبير في الميزانية الحكومية، وأثر سلباً في تصنيف المملكة.

وبالنسبة إلى التضخم، أظهر الرقم القياسي لتكلفة المعيشة - وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار - ارتفاعاً نسبته ٣,٤٪ خلال العام الجاري ٢٠١٦ طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م) مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٥م.

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦ م) *

(نقطة)



(*) الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (٢٠٠٧=١٠٠)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

القسم الثاني

النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)

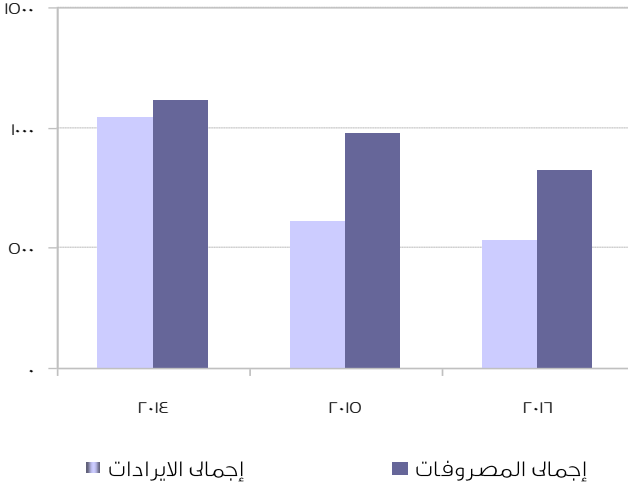
ميزانية العام المالي الحالي
١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	الفعلى
الإيرادات	٥١٣.٨	٥٢٨
المصروفات	٨٤٠	٨٢٥
الفائض / العجز	٣٢٦,٢-	٢٩٧-

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والمصروفات الفعلية
(للعوام المالية ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦م)

(مليار ريال سعودي)



المصدر : وزارة المالية

١. الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى ٥٢٨ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٢,٧٪ عن المقدّر لها بالميزانية البالغ ٥١٤ مليار ريال ، حيث يتوقع أن تبلغ الإيرادات غير النفطية ١٩٩ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٨١ مليار ريال المقدرة ضمن ميزانية هذا العام.

٢. المصروفات العامة :

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الحكومية الفعلية للعام المالي الحالي ٨٢٥ مليار ريال، وذلك بعد استبعاد ما يخص الاعوام الماضية من نفقات غير معتمدة بالميزانية بانخفاض يعادل ١,٨٪ مقارنة بما صدرت به ميزانية ٢٠١٦م، البالغ ٨٤٠ مليار ريال، وهي أقل بنسبة ١٥,٦٪ من مصروفات السنة الماضية التي بلغت بنحو ٩٧٨ مليار ريال.

وكان السبب الرئيس في هذا الانخفاض تراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناءً على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الانفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على الاستمرار في صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين والافراد.

ويبلغ اجمالي المصروفات بما فيها مصروفات المستحقات والتي استبعدت للمقارنة بما صدرت به الميزانية ٩٣٠ مليار ريال.

الإيرادات غير البترولية الفعلية والمتوقعة بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)
مقارنة بالعام المالي السابق ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥م)

عنصر الإيراد	الإيرادات الفعلية للسنة المالية السابقة عام ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (مليون ريال)	الإيرادات المتوقعة بنهاية عام ١٤٣٧/١٤٣٨ هـ (مليون ريال)
الرسوم الجمركية	٢٥,٩٤٠	٢٠,٨٠٠
العوائد المتحققة من مؤسسة النقد	٣٥,٤٠٠	٦٢,٢٠٠
مبيعات السلع والخدمات	١٥,١٠٠	١٤,١٠٠
رسوم المنتجات النفطية	١٦,٢٠٠	١٥,٥٠٠
العوائد المحقق من صندوق الاستثمارات العامة	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	١٤,٦٠٠	١٤,٥٠٠
الغرامات والجزاءات والمصادرات	٩,٢٠٠	٧,٥٠٠
الضرائب على التأشيرات	٧,١٠٠	٧,٩٠٠
حصة الحكومة من الاتصالات	٣,٧٠٠	٤,٨٠٠
رسوم التبغ	٦٠	٤,٨٠٠
رسوم استخدام الطيف الترددي	٥٠٠	٥٠٠
الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان آخر	٨,٤٥٠	١,٨٠٠
المقابل المادي للتعدين	٥٥٠	٦٠٠
العوائد المتحققة من الجهات الأخرى	٠	١٥,٠٠٠
ضريبة المشروبات الغازية والطاقة	٠	٠
الزكاة	١٤,١٠٠	١٤,٠٠٠
اجمالي الإيرادات غير النفطية	١٦٥,٩٠٠	١٩٩,٠٠٠
اجمالي الإيرادات النفطية	٤٤٦,٤٣٩	٣٢٩,٠٠٠
اجمالي الإيرادات	٦١٢,٣٣٩	٥٢٨,٠٠٠

٣. الدين العام:

■ نظراً إلى التدابير المتخذة في مجال الانفاق التي مكنت من خفضه بأقل من المقدّر بالميزانية، يتوقع أن ينخفض العجز عام ٢٠١٦م ليصل إلى ٢٩٧مليار ريال بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عام ٢٠١٥م بنحو ٣٦٦ مليار ريال، وقد مول العجز من خال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية .

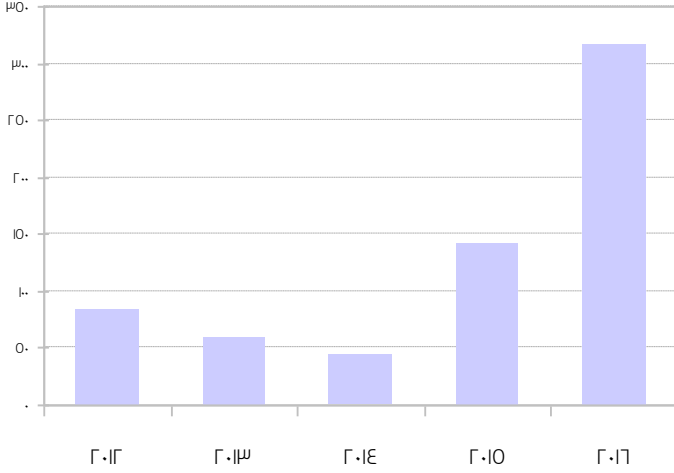
■ بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض خلال السنة المالية الحالية (١٤٣٧/١٤٣٧) هـ (٢٠١٦م) م ما مجموعه ٢٠٠,١ مليار ريال.

■ ويتوقع أن يصل إجمالي حجم الدين العام في نهاية السنة المالية الحالية (١٤٣٧/١٤٣٨) هـ (٢٠١٦م) إلى ما يقارب ٣١٦,٥ مليار ريال يمثل ما نسبته ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقع لعام ٢٠١٦م.

■ كذلك يتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال السنة المالية الحالية ٥,٤ مليار ريال، في حين يتوقع أن تبلغ خدمة الدين للسنة المالية القادمة ٩,٣مليار ريال. وتم تمويل باقي العجز بالسحب من الاحتياطي العام للدولة.

الدين العام خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦م)

(مليار ريال سعودي)



المصدر : وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

حجم الدين العام المحلي والخارجي القائم بنهاية السنة المالية ١٤٣٧ / ١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)

حجم الدين العام (مليار ريال)	الدين العام
٢١٣,٤	الدين العام المحلي
١٠٣,١	الدين العام الخارجي
٣١٦,٥	إجمالي حجم الدين العام

المصدر : وزارة المالية

القسم الثالث

ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م)

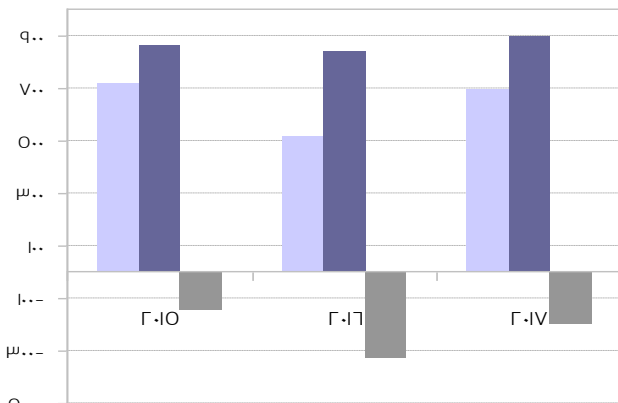
تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٧ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	٦٩٢
النفقات العامة	٨٩٠
الفائض / العجز	١٩٨-

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للعوام المالية ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧م)

(مليار ريال سعودي)



■ إجمالي الإيرادات ■ إجمالي المصروفات ■ الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة
للدولة للعام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ

■ قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (٦٩٢) مليار ريال.

■ حُدِّثَت النفقات العامة بمبلغ (٨٩٠) مليار ريال.

■ قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (١٩٨) مليار ريال.

■ تأتي ميزانية هذا العام ٢٠١٧م لتمثل مرحلة مهمة من مراحل التنمية الاقتصادية في المملكة إذ سبق أن أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٥ أبريل ٢٠١٦م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وكلف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك. وأن تقوم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - كل فيما يخصه - باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية.

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ

المصروفات المقدرة لميزانية السنة المالية ٢٠١٧م (آلاف ريالات)	المنصرف لميزانية السنة المالية ٢٠١٦م (آلاف ريالات)	المصروفات المعتمدة (بعد توزيع مخصص دعم الميزانية) لميزانية السنة المالية ٢٠١٦م (آلاف ريالات)	القطاعات
٢٦,٧١٦,٠٣٩	٢٦,٧٧٠,١٠٧	٢٨,٤٦٣,٩١٦	قطاع الادارة العامة
١٩٠,٨٥٤,٤٩٠	٢٠٥,٠٩٦,٣٢٠	١٧٩,٠٩٨,٧٦٢	القطاع العسكري
٩٦,٦٨٧,٠٠٠	١٠٠,٦٢٦,٩٨٧	١٠٢,٣٩٥,٤٣٩	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
٤٧,٩٤٢,٢١٥	٢٤,٩٦٠,٥٤٣	٣٤,٦٨٦,٦٠٣	قطاع الخدمات البلدية
٢٠٠,٣٢٩,٠٦٦	٢٠٥,٨٢٦,١٤٢	٢٠٧,١٤٤,٥٠١	قطاع التعليم
١٢٠,٤١٩,٦٩١	١٠١,٤٣٥,٢٢٣	١٢٤,٨٣٥,٤٨١	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
٤٧,٢٦٠,٨١٤	٣٨,٢٤٨,٠٠٩	٣٦,٧٩٧,٩١٩	قطاع الموارد الاقتصادية
٥٢,١٦٤,٠٠٠	٣٧,٥٨٤,٠٦٠	٣٠,٨٢٧,٣١٤	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
١٠٧,٦٢٦,٦٨٥	٨٤,٤٥٢,٦٠٩	٩٥,٧٥٠,٠٦٥	وحدة البرامج العامة
٨٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٤٠,٠٠٠,٠٠٠	الإجمالي

■ قد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - كلمة بهذه المناسبة للمواطنين أكد فيها أن هذه الرؤية لتحقيق ما يأمله من أن تكون بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - نموذجاً للعالم على جميع المستويات، مؤملاً من جميع المواطنين العمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة.

■ وانسجماً مع "رؤية المملكة ٢٠٣٠م" أعيدت هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة.

■ واحتوت الرؤية على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وأقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فاعل ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية.

■ وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات كل برنامج ومستهدفاته محددةً زمنياً، وستطلق هذه البرامج تبعاً وفق المتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م".

■ أعدت ميزانية عام ٢٠١٧م في ضوء تطورات الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي، بما في ذلك تقديرات أسعار البترول، بالإضافة إلى تقدير متطلبات الجهات الحكومية بصورة أكثر واقعية لتفادي الزيادة في الإنفاق الفعلي ولتحقيق انضباط مالي أعلى. كذلك اعتمدت مخصصات لمبادرات برنامج التحول الوطني مع عدم اعتماد مشاريع جديدة للجهات التابعة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خارج برنامج التحول الوطني، أما المشاريع الجديدة للجهات غير التابعة فقد قدرت بالحد الأدنى مع مراعاة الأوضاع الأمنية والعسكرية، وسيستمر مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي في مراجعة النفقات التشغيلية والرأسمالية مما يتوقع معه ارتفاع كفاءة الإنفاق في ٢٠١٧م.

■ ويتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات للسنة المالية القادمة ليلبلغ ٦٩٢ مليار ريال (أي بنسبة ٣١ ٪) مقارنة بما يتوقع تحقيقه هذا العام. وقد قدرت الإيرادات النفطية بـ ٤٨٠ مليار ريال بزيادة عن العام الحالي ٢٠١٦م بنسبة ٤٦ ٪، في حين قدرت الإيرادات غير النفطية بـ ٢١٢ مليار ريال بارتفاع ١٣ مليار ريال عن العام الحالي بنسبة ٦,٥ ٪.

■ قدرّت ميزانية السنة المالية القادمة (١٤٣٨/١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م) بنحو ٨٩٠ مليار ريال وهي أعلى بنسبة ٨٪ من حجم الانفاق المتوقع للسنة المالية الحالية ٢٠١٦م الذي بلغ ٨٢٥ مليار ريال وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م التي خصص لها في ميزانية العام ٢٠١٧م مبلغ وقدره ٤٢ مليار ريال، إضافة إلى المشاريع التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات المالية السابقة واحتياجات الاقتصاد لتحفيز النمو وخاصة في القطاع الخاص.

■ ومن أسباب ارتفاع الإيرادات والمصروفات المقدرة تعديل أسعار الطاقة وما يتوقع من توجيه لدعم الفئات المستحقة من المواطنين . وقد تم التركيز على الاستثمارات ذات الأولوية التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزز نمو القطاع الخاص. بالإضافة إلى الالتزام بتطوير الإطار المتوسط للميزانية والعمل مع جميع الأجهزة الحكومية واللجان ذات العلاقة للوصول إلى التكامل المطلوب وتحقيق أهداف المملكة الاستراتيجية من خال ميزانية عامة فاعلة تعكس الواقع والتطلعات.

■ ويتوقع أن يبلغ العجز ١٩٨ مليار ريال أي ما نسبته ٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبانخفاض قدره ٣٣٪ عن العجز في العام الحالي، وسوف يمول جزئياً من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة (وفقاً لاستراتيجية الدين العام)، بالإضافة إلى التحويل من الاحتياطي.

■ فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية :

➤ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الإدارة العامة حوالي ٢٧ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات يبلغ عددها ٤٦ مبادرة بتكاليف إجمالية تبلغ ٧٣٥ مليون ريال، لتنفيذ مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والتي تهدف لتطوير الأداء بتلك الوزارات والوصول إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للوصول لجودة المخرجات.

➤ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري حوالي ١٩١ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة لتوفير متطلبات الجهات العسكرية من التجهيزات والمعدات والتسليح والذخيرة ومتطلبات رفع القدرات العسكرية، كذلك المنشآت والإسكان.

➤ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الأمن والمناطق الإدارية حوالي ٩٧ مليار ريال، وتضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة أبرزها مشاريع لإنشاء قواعد بحرية لحرس الحدود، والمرحلة الثانية من شبكة الاتصال الأمني الموحد (تترا)، وإضافات لمشاريع قائمة حيث بلغ إجمالي التكاليف للمشاريع الجديدة والإضافات للمشاريع

القائمة ١٢ مليار ريال لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة منها مبلغ ٨ مليار ريال لمشروع دعم الإمكانات الأمنية لوزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية، وغيرها من المشروعات.

➤ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي ٥٥ مليار ريال، منها أكثر من ٧ مليار ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت ١,٠٤٧ مليار ريال تركزت في مشاريع التحول الوطني منها مبلغ ٤٣٢ مليون ريال لمشروع تطوير وتحسين أنظمة إدارة المشاريع ومبلغ ٣٦٢ مليون ريال لمشروع (تطوير أنظمة إدارة النفايات البلدية)، كما بلغت تكاليف المشاريع الجديدة ٤ مليارات ريال لمشاريع التحول الوطني.

➤ **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي ٢٠٠ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد

وكليات التدريب حيث بلغ إجمالي التكاليف المضافة للمشاريع الجديدة والقائمة بمبلغ ٢,٣ مليار ريال، كما سيستمر الصرف من هذا المبلغ على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة.

➤ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية حوالي ١٢٠ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مبادرات جديدة واستكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة.

➤ **قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة حوالي ١٥٥ مليار ريال، وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي ٥١ مليار ريال، لاستكمال تنفيذ توسعة المسجد الحرام، ونزع الملكيات الضرورية لمحطات النقل واستكمال الدائري الأول حول توسعة المسجد الحرام. كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وغيرها من المشروعات.

ميزانية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م

القيمة (مليار ريال سعودي)	ميزانية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م
٩	٢٠١٦
٤٢	٢٠١٧
٢١٧	٢٠١٨-٢٠٢٠م
٢٦٨	الاجمالي

المصدر: وزارة المالية

➤ قطاع التجهيزات الأساسية والنقل: بلغ ما تم

تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي ٥٢ مليار ريال ، وتضمنت الميزانية مشاريع وبرامج جديدة للمبادرات (١١٦) مبادرة بتكاليف إجمالية ١٦,٦ مليار ريال ، للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية، كما تم تنفيذ طرق رئيسية و ثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ اجمالي أطوالها حوالي ٥٠٠ كيلو متر، إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة.

■ مبادرات برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م:

خصص مبلغ ٢٦٨ مليار ريال لتكاليف مبادرات برنامج التحول الوطني حتى عام ٢٠٢٠م. صرف منها مبلغ ٩ مليار ريال في عام ٢٠١٦م. كما تضمنت ميزانية هذا العام (٢٠١٧ م) مبلغ ٤٢ مليار ريال.

١. التوجهات المالية والتوقعات

- **نظرة عامة:** حققت المملكة خال العقد الماضي وضعاً مالياً قوياً من خلال بناء الاحتياطات في الفترة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط؛ لمواجهة تذبذبات الدورات الاقتصادية المحلية والعالمية، كذلك خفضت مستويات الدين العام لتوفير القدرة المستقبلية للاقتراض إذ بلغ الدين العام قرابة ٤٤ مليار ريال أي ما يعادل ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٤م. ونظراً إلى تراجع أسعار النفط بادرت الحكومة إلى اتباع إجراءات فعالة لرفع كفاءة الإنفاق وترشيده وضبط نسبة العجز إلى الناتج المحلي، وتمويل عجز الميزانية عن طريق إصدار أدوات دين محلية ودولية وقروض، بلغت ٢٠٠,١ مليار ريال عام ٢٠١٦م والسحب من الاحتياطي.
- **توجهات المالية العامة متوسطة الأجل:** تهدف توجهات المالية العامة على المدى المتوسط إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠م من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق والعمل على تحقيق الانضباط المالي، وتتمثل الركيزة الأساسية لإدارة المالية العامة في توفير مزيد من الشفافية حول توجهات المالية العامة متوسطة الأجل لتحديد الاستراتيجية ومسار التعديلات على مدى السنوات الخمس المقبلة بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي والحد من أثر تقلبات أسعار النفط في الميزانية العامة للدولة من خلال العمل على ما يلي:
- **تحقيق توازن المالية العامة:** تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠م إلى ضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته وتنمية إيرادات غير نفطية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي وتنويع مصادر الدخل وتبني سياسات حازمة في ذلك مع التركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي وترتيبها بحسب الأولويات الاستراتيجية، ووضع آليات فاعلة للمتابعة ومراقبة الأداء، وما زالت الحكومة تستهدف تحقيق توازن في الميزانية في السنة المالية ٢٠٢٠م.
- **استراتيجية الدين العام متوسطة المدى:** تركز استراتيجية الدين العام متوسطة المدى خلال السنوات الأربع القادمة على المرتكزات التالية:
 - سقف لمستوى الدين العام نسبته ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠م في ظل تحقيق معايير تصنيف ائتماني للمملكة AA2
 - اقتراض أو إصدار دين عام بشكل سنوي خلال السنوات الأربع القادمة بحسب الحاجة إلى الاقتراض وفي حدود القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية والعالمية.
 - النفاذ إلى الأسواق العالمية المختلفة والأدوات التمويلية المختلفة وتنويع مصادر التمويل.
 - تنويع أدوات الدين المصدرة وإصدار الأدوات التي تتوافق مع احكام الشريعة كالصكوك داخل وخارج المملكة.
 - تنويع العملات المصدر بها الدين لتشمل غير الريال بحسب الحاجة وأوضاع الأسواق.

٢. الإصلاحات المالية والهيكلية

- بحسب التوجيهات السامية الكريمة بالبدء في إجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة للعمل على تقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها ومواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي، تم العمل على عدد من الإصلاحات المعلنة في بيان وزارة المالية للسنة الماضية. وفيما يلي آخر التطورات في هذه الإصلاحات:
 - إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية وتكليفها بالعمل على تحديد سقف للميزانية العامة من خلال وضعها في إطار متوسط المدى (ثلاث سنوات) والتأكد من الالتزام بهذا السقف.
 - مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، والبدء بالتنفيذ خلال العام المالي (١٤٣٧/١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦م) وتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية.
 - رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، من خلال مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها لتراعي جودة وكفاءة التنفيذ من جهة، وتتوافق مع الأولويات والتوجهات والاحتياجات التنموية والمتطلبات المالية والتمويلية من جهة أخرى.
 - رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة، ويتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير وتفعيل آليات الرقابة.
- الانتهاء من تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ليراعي أفضل الممارسات الدولية، حيث حوّل إلى مبادرة ضمن مبادرات وزارة المالية في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، وتعمل الوزارة على وضع خطة تفصيلية ببرنامج زمني لتحقيق أهداف هذه المبادرة، ويتوقع إنجازها عام ٢٠١٧م.
- تحسين منهج وآليات إدارة أصول الدولة، يجري العمل على حصر هذه الأصول (ومنها الأراضي والعقارات) وتقييمها، وما يتطلبه ذلك من حساب للاستهلاك السنوي وأثره في المركز المالي للدولة، كذلك يجري العمل على التحول من النظام المحاسبي المطبق حالياً (الأساس النقدي) إلى (أساس الاستحقاق) لأهمية ذلك لإيضاح المركز المالي بدقة، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المبادرة خال العام ٢٠٢٠م.
- تطوير أهداف وأدوات السياسة المالية بما في ذلك تحديد قواعد تتسق مع معايير الشفافية والرقابة والحوكمة، وتراعي الأهداف والتوجهات الاقتصادية والتنموية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

- اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الجادة الرامية إلى تحقيق إصلاحات هيكلية واسعة في الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على البترول، وتتضمن هذه الإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام الخمسة القادمة - ابتداء من العام المالي (١٤٣٧/١٤٣٨) هـ - طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية والتنظيمية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص، وإصلاح وتطوير الأداء الحكومي، وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة، وتعزيز بيئة الاستثمار بما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ويوفر فرصاً للشراكة بين القطاعات المختلفة: العامة، والخاصة، وغير الربحية، ورفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر كقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي والكهرباء، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وكل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن. إذ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة نحو ٢٠٠ مليار ريال، ولقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية نحو ١٢٢ مليار ريال، ولقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة نحو ١٥٣ مليار ريال. بالإضافة إلى ما أطلق من المبادرات في إطار برنامج التحول الوطني.
- مراجعة وتقييم الدعم الحكومي، ويشمل ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها بحيث يراعى التدرج في التنفيذ خلال الخمسة أعوام القادمة، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ووقف الهدر والاستخدام غير الرشيد، والتقليل من الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل، وتنافسية قطاع الأعمال.
- مراجعة مستويات الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السادسة والثلاثين التي عقدت في الرياض في شهر صفر ١٤٣٧هـ، بالإضافة إلى تطبيق رسوم إضافية على المشروبات الغازية والسلع الضارة كالتبغ ونحوها.
- تطوير وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية التي تعنى بتطوير استراتيجية الدين العام ومصادر وسبل تمويله لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً، بما يساهم في تعميق سوق الصكوك والسندات المحلية.
- تحسين مستوى التواصل والتنسيق بين كافة الجهات والأطراف المعنية بتنفيذ الإصلاحات المالية، وتوحيد التوجهات والرؤى وفق مبدأ الشفافية والمحاسبة.

إصلاحات هيكلية أو إدارية جديدة للسنة المالية القادمة ٢٠١٧م

- تعمل وزارة المالية وبالتعاون مع الجهات الحكومية والوزارات الأخرى ذات الصلة وشركائها في عملية التحول على تطوير أعمالها وإجراءاتها والتي من أهمها :
 - برنامج تحقيق التوازن المالي، وهو أحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، يهدف هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة الوضع المالي وتقويته واستهداف تحقيق التوازن المالي من خلال الاستثمار في المراجعة الشاملة للإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية ومعايير اعتمادها. من أبرز مكونات هذا البرنامج:
 - رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.
 - تنمية الإيرادات غير النفطية.
 - رفع كفاءة الدعم الحكومي بما في ذلك توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة له.
 - دعم النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص.
 - دعم القطاع الصناعي.
 - الاستثمار في تحسين إجراءات إعداد الميزانية والتخطيط المالي بتطبيق أفضل الممارسات العالمية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 - ربط المصاريف والنفقات بالمخرجات لتعزيز الكفاءة والترشيد، ووضع آلية لإعداد ومراجعة التقارير الدورية.
- تطوير رؤية شفافة لنهج إدارة التدفقات النقدية على المدى القصير والمتوسط بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأخرى ذات العلاقة مثل المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، صندوق الاستثمارات العامة، والوزارات الأعلى من حيث النفقات الرأسمالية، إلخ.
- العمل على آلية "التسريع" لمبادرات برنامج التحول الوطني التي يمكن تطبيقها بالسرعة والتسارع المطلوبين.
- إعداد إطار النفقات متوسط المدى (MTEF) (٣-٥ سنوات) بالتنسيق مع الجهات الحكومية وتحديد الأدوار المنوطة بها، مع تطوير خارطة طريق للتحول الكامل إلى إطار النفقات متوسط المدى.
- وضع استراتيجية شاملة للبيانات لدى وزارة المالية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء رؤية شاملة وبنية متكاملة لتلك البيانات، والتنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى لتكامل بياناتها مع بيانات الوزارة، وتطوير قدرات الوزارة ومواردها في إدارة البيانات والمحتوى وذكاء الأعمال، وتداول هذه البيانات مع الأجهزة الحكومية رقمياً، وستنفذ هذه الاستراتيجية وفق برنامج زمني مع الحوكمة وأمن البيانات.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.